17 عاما من الانتصارات الوحدوية غيرت جوانب الحياة اليمنية نحو الاروع والافضل

علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية

موقع المحافظة الاستراتيجي على شاطىء البحر الأحمر ذو مقومات نشاط سياحي أهل المحافظة لاستقطاب العديد من مشاريع الاستثمار

قطاع الصحة والسكان

يأتي هذا القطاع الخدمي والحيوي والهام في مقدمةالخدماتالاساسية التي حظيت باهتمام كبير ،تحقق في اطارها للمحافظة انجازات نوعية هامة في ظل الوحدة اليمنية المباركة اذ جرى انفاق حوالي (٧٩٧،١٨١،٩٦٨،٣) ثلاثة مليار وتسعمائة_وثمانية وستين مليونا ومائة وواحد وثمانون الف وسبعمائة وسبعة وتسعين ريال . خلال الست عشر سنة الماضية لتنفيذها مجموعة (١٨٨)مشروعاً لمباني منشآت_صحية وتجهيزات مساعدة كالمختبرات وغيرها في كافة مناطق المحافظة وتجمعاتها السكانية كان لها أثر كبير في توسعة قاعدة الخدمات الصحية شملت مناطق ريفية ونائية لم تصلها من قبل واسهمت في تقديم خدمات طبية وعلاجية وتشخيصية للمواطنين الى جانب خدمات برامج الرعاية الصحية الاولية ورعاية الامومة والطفولة والتحصين وتنفيذ برامج الصحة الوقائية وتعميمها الامر الذي حقق تحسنا طيبا تبدو أهم ملامحه طبقا للدراسات والاحصاءات والمسوحات التي أجريت على مستوى المحافظة والمستوى الوطني العام في خفض معدل الوفيات بين الاطفال الرضع ورفع نسبة التحصين ضد أمراض الطفولة الستة وزيادة نسبة تغطية تحصين الامهات الحوامل .

ومع دخول بلادنا مطلع عام ٢٠٠١م مرحلة جديدة من مسيرتها الديمقراطية التي أرسى مداميكها القوية فخامة الاخ المناضل والزعيم الكبير / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية باتجاه توسعة قاعدة المشاركة الشعبية في الحكم وإشراك كافة المواطنين في إدارة شئونهم المحلية العامة والتي تجسد على صعيد الواقع عقب أول انتخابات للمجالس المحلية وتطبيق قانون السلطة المحلية وشهد هذا القطاع نموا كبيرا ومضطردا ملحوظا لاسيما في المدن الثانوية ومراكز المديرات التي تم رفد كثير منها مشاريع القطاع وصل عددها خلال السنوات الخمس الماضية ٢٠٠٢-٢٠٠٦الى (٨٨١) مشروعا

إلى جانب اهتمام وتركيز المجلس المحلي على مشاريع الخدمات الاخرى التي ساهم في تحسين ورفع مستوى الصحة العامة كمشاريع مياه الشرب النقية ومشاريع النظافة كما أولى المجلس المحلي للمحافظة اهتماما كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية بالتنسيق مع الاجهزة المركزية لاعتماد تنفيذ عدد كبير من المشاريع الاستراتيجية الطموحة من هذا القطاع بالمحافظة وتقديم التسهيلات اللازمة (أراضي – دعم – إزالة المعوقات) .

ومنها على سبيل المثال لا الحصر مشروع مدينة ٢٢ مايو الطبية في الضاحية الشمالية لمدينة الحديدة والتي وضع لها حجر الاساس الاخ / الرئيس القائد وبدأ العمل فيها والتي تبلغ مساحتها (٢١٥ ألف متر مربع).

قطاع العدل والقضاء

يمثل العدل والقضاء إحدى السلطات الرئيسية في الدولة، وهو السلطة الوحيدة التي تتمتع بالاستقلالية الكاملة، إذ تقع على عاتقه مسئوليات جسيمة ترتبط بأهم أمور الحياة بحيث يسودها العدل والمساواة في حسم المنازعات والمخاصمات بين الناس بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء. ومن هذا المفهوم الواعي لدور هذا القطاع الحيوي أولت القيادة السياسية اهتماما ورعاية كبيرين له بشكل دائم ومستمر، وعملت على دعمه وتطويره مما يرتقي إلى مستوى الدور المنوط به والمهام والمسؤوليات الكبيرة الموكلة إليه، سواءً فيما يتعلق بإنجاز البنى التحتية للقطاع، أو في مجال تدريب الكادر الكفؤ والمقتدر بما يغطي احتياجاته وتحسين أدائه وتطويره، أو كان ذلك على صعيد رفع وتحسين وضع الكادر الوظيفي له ضمانا وتأكيدا لمبدأ النزاهة في القضاء وتحقيق العدل وترسيخه.

ومن هنا كان لمحافظة الحديدة يد طولى في تحقيق إنجازات واسعة للبنى التحتية للقطاع على مختلف أصعدته، الأمر الذي أدى إلى تحقيق قفزات نوعية واضحة تمثلت في إنجاز العديد من المشاريع والبنى التحتية التي شملت مختلف جوانبه بما يخدم أهدافه ومهام هذا القطاع وتطوير قدراته وأدائه.

وخلال ستة عشر عاماً من قيام الوحدة اليمنية المباركة حقق قطاع العدل والقضاء إنجازات عديدة متميزة وتحولات نوعية بارزة على مختلف جوانبه، وذلك بإنشاء العديد من المحاكم في كل مدينة الحديدة والمديريات وعدد اخر من المباني الخاصة بالأجهزة القضائية المختلفة الإدارية والخدمية، لكي يتسنى لهذا القطاع الأجواء المناسبة لأداء عمله على أكمل وجه، كما أنشئت الكليات المتخصصة التي تعني بتخرج كوتدر القضاء المؤهلة والمتخصصة، كما هو الحال في جامعة الحديدة التي أنشئت بها كلية الشريعة والقانون وكذلك جامعة العلوم الشرعية التي تعنى بهذا الأمر. وقد بلغ عدد المشاريع في مجال العدل والقضاء (٢٩١) مشروعاً، وبتكلفة إجمالية (٤٠٣,٢٤٦,٠٠٠) أربعمائة وثلاثة مليون ومائتين وستة وأربعين ألف ريال.

قطاع الطرق

يضطلع قطاع الأشغال العامة والطرقات بمهام وأنشطة خدمية وإنمائية عديدة ومتنوعة تصب في اتجاه الأهداف المحددة له من الدولة والحكومة للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة من خلال تنفيذ مشاريع الطرقات وإعداد وتنفيذ المخططات العمرانية للمدن والتجمعات السكانية وإخضاع التوسعات العمرانية للمخططات و الإشراف على منشآت تصنيع وبيع الأغذية وتحلية المياه والخدمات الأخرى المرتبطة بها. وقد تحقق في إطار هذا القطاع بمحافظة الحديدة خلال الستة عشر عاماً الماضية (١٩٩٠ -٢٠٠٦م) سن عمر الوحدة اليمنية المباركة تنفيذ وإنجاز (١٤٥) مشروعاً بتكلفة بلغت (٣٩,٤٥٥,١٨٧,٣٠٩) تسعة وثلاثين مليار وأربعمائة وخمسة خمسين مليوناً ومائة وسبعة وثمانون ألفاً وثلاثمائة وتسعة ريالات كان ومازال لها أثر كبير في تحقيق إنجازات مشاريع نوعية هامة على مختلف الأصعدة تبدو بشكل واضح وملموس في الجوانب الخدمية المتصلة بشق وسفلتة الطرقات الخارجية والشوارع الداخلية ومداخل عدد من المدن الثانوية وصل مجموع أطوالها إلى (٩١١) كيلو متراً، اسهمت بشكل كبير في الربط بين مراكز المديريات ومناطق الإنتاج الزراعي والمدن والمناطق السياحية والأثرية، ومراكز المحافظة والمحافظات الأخرى لتسهيل انتقال المواطنين وحركة السياحة المحلية وتسويق المنتجات الزراعية بالإضافة إلى تسهيل تنفيذ وإيصال المشاريع الخدمية الأخرى وتقليل نفقاتها الاستثمارية.

وفي مدينة الحديدة مركز المحافظة اسهمت المشاريع التي ينفذها القطاع بإشراف المجلس المحلي للمحافظة ومساهمته في تمويل عدد كبير منها في إحداث نقلة نوعية ملموسة وكبيرة في تحسين المظهر الجمالي للمدينة ومرافقها العامة وتخديم شوائطها ومتنزهاتها ورصف وإنارة احيائها القديمة.

قطاع النفط والغاز

يعتبر النفط أو الذهب الأسود كما يقولون عصب الحياة الاقتصادية والصناعية والتجارية ومازال النفط يحتل الصدارة الأولى في العالم كمصدر رئيسي للطاقة إذ يعتبر استخراج النفط أحد المؤشرات العامة على الأداء الاقتصادي لهيكل الإنتاج الوطني، حيث يزيد استهلاك الطاقة في الدول الصناعية التي تتكون منها معظم صناعاتها وتستخدم الطاقة بشكل كثيف. ولهذا فإن النفط من أهم الموارد الاقتصادية الرئيسية لليمن حيث تلعب المبيعات النفطية دورا هاما في رفد الموازنة العامة للدولة بالإيرادات اللازمة لتسيير النفقات الجارية والاستثمارية للدولة من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي وبناء وإنجاز البنى التحتية للدولة وتثبيت دعائم الاقتصاد الوطني. حيث تغطي الإيرادات النفطية حوالي ٧٠ – ٨٠ من إيرادات الموازنة العامة للدولة مما يضع المبيعات النفطية في صدارة الموارد الاقتصادية العامة ومن هنا قطاع النفط بمحافظة الحديدة قد اسهم اسهاماً فاعلا من خلال تطوير البنى التحتية له وانجاز المشاريع الداعمة لدوره في تنمية هذه الموارد الاقتصادية والذي يمثل دعامة هامة في التطور الحضري والتنمية الوطنية الشاملة ومنذ قيام الوحدة اليمنية وحتى اليوم حقق قطاع النفط نقلات نوعية وانجازات متعددة وحيث بلغ عدد المشاريع التي تم تنفيذها منذ عام ١٩٩٠م وإلى عام ٢٠٠٦م (٢٦) مشروعا بتكلفة اجمالية قدرها (١,٤٩٠,٧٢٠,١٦٠) مليار واربعمائة وتسعون مليون وسبعمائة وعشرون الفا ومائة وستون ريالا ، وفي ما يتعلق بشركة الغاز اليمنية فقد شيدت محطة الغاز في محافظة الحديدة عام ١٩٧٣م ولم يتم تشغيلها الا في العام ١٩٨١م حيث تم توسعة المحطة بمشروع جديد بدأ في العام ١٩٨٢م وتم تشغيله في العام ١٩٨٤م ولكن العمل فيها كان يدوياً واستبدلت المحطة اليدوية باخرى آلية من العام ١٩٨٩م وقد توقف استيراد الغاز السائل من الخارج نهائياً في العام ١٩٩٣م ، حيث اصبح الاكتفاء ذاتياً من الغاز الطبيعي المستخرج وطنياً ، وخلال الاعوام من ٢٠٠١م الى ٢٠٠٥م ارتفعت الطاقة الانتاجية للغاز لتصل من ٤٤٥,٢٦٨ اسطوانة الى ١,٢٩٧,٧٧١ اسطوانة في العام.

قطاع النقل

يعتبر قطاع النقل احد الاعمدة الاساسية للتنمية الوطنية الشاملة وهو كذالك في محافظة الحديدة ونظراً للموقع الجغرافي المتميز لمحافظة الحديدة عبر الموانئ البحرية والجوية فان قطاع النقل يعد العمود الفقري للمحافظة .

حيث بدأ قطاع النقل البحري والجوي والبري نشاطة في محافظة الحديدة منذ قيام الثورة اليمنية وحتى قيام الوحدة اليمنية المباركة في الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م.

إذا اتسع حجمة وكبر دوره واداؤه باتساع الوطن وبحجم مقدارته وطاقاته وامكانياته التي وظفت للدفع بعجلة التنمية ومسيرة النهوض.

ومن الجدير ذكره ان نتناول كل منفذ علي حده كمرافئ استراتيجية وحيوية لعبت وتلعب دوراً ومؤثرا ورئيسا فيما تحقق من انجازات ونقلات نوعية وتحولات بارزة في محافظة الحديدة منذ ستة عشر عاما وحتى كتابة هذه السطور.

وما طرأ عليها من تأهل وتوسع ونمو حضاري في مكوناتها يرتقي الى مستوى الدور العملاق لمنافذ هذا القطاع في انجاز المشاريع الاستراتيجية الكبرى الواعدة على الصعيد الصناعي والتجاري والسياحي والزراعي والسمكي هذا الى جانب اسهام هذا القطاع فيما تحقق وانجز حتى الآن.

١) ميناء المحافظة الاستراتيجي في مدينة الحديدة عاصمة المحافظة والذي يمثل بوابة اليمن على ساحل البحر الاحمر ومرفأ دولي يربط اليمن بالشرق والغرب وقد جرت له عمليات تطوير متلاحقة الى ان اصبح على ماهو عليه من مكونات متكاملة تشتمل على ٨ أرصفة بطول اجمالي ١,٥٠٠ متر مع رصيف بحري خاص بالنقلات البحرية متوسطة الحجم.

والميناء مزود بالتجهيزات الحديثة للإرشاد البحري والسفن وتبلغ طاقة الشحن والتفريغ في الميناء (٢,٥) مليون طن في العام الواحد وترسو به اضخم السفن والناقلات البحرية العملاقة للشحن والتفريغ.

٢) ميناء الصليف : ويتميز بأعماقة الطبيعية ويتكون من رصيف واحد بطول (٤٥٠) متراً وعمق (١٤) متر بالاضافة الى رصيف صغير بطول (٦٠) مترا وعمق (٧) أمتار ويضم مجمعين لصوامع ومطاحن الغلال.

٣) مطار الحديدة الدولي: والذي يتميز باستقبال اضخم الطائرات العملاقة للنقل والشحن الجوي للمغادرين والقادمين ولعمليات الشحن والتفريغ وقد جرى له توسع شامل ومتطور للبنى التحتية وتزويده بأحدث الاجهزة والمعدات التقنية.

٤) ترتبط محافظة الحديدة بشكبة واسعة من الطرقات الرئيسية المعبدة التي تربط المحافظة بانحاء الوطن وبالطريق المعبد الدولي الذي يربط المحافظة بدول الجوار ، وهو خط دولي بري ومنفذ تماس رئيسي مع تلك الدول ويسهم بدور هام وحيوي في عمليات النقل البري وحلقة تواصل تجاري وصناعي وسياحي وزراعي وسمكي لنقل وشحن مخرجات هذه الموارد وتنشيط الحركة التجارية التبادلية بين اليمن وتلك الدول.

وعلى سبيل المثال لا الحصر فانه يمكننا القاء نظرة سريعة على النقلات النوعية المميزة التي حدثت لهذه المنافذ الاستراتيجية في المحافظة وعلى مدى التنامي المضطرد للدور الذي تسهم به في مسيرة التنمية الشاملة والتحولات المنشودة والدور الواعد لهذه المرافئ في مشاريع التنمية الاستراتيجية الكبرى بمختلف جوانبها السالفة الذكر.

وذلك من خلال اجمالي الاحصائية التالية لحركة النقل للمستويات الثلاثة البحري والبري والجوي لعام ٢٠٠٥م كمؤشرات حقيقية لمدى معدلات النمو المتصاعدة لهذا القطاع الفاعل هذا ويبلغ عدد المشاريع التي نفذت في قطاع النقل عامة (١٧٦) مشروعاً بتكلفة بلغت (٨,٣٣٠,٠٩٤,٩٣٥) ريالا.

قطاع الشباب والرياضة

يشرف مكتب الشباب والرياضة على العديد من الاطر الشبابية والرياضية حيث يبلغ عدد الاندية بالمحافظة (٢٧) ناديا منها (١٠) اندية تم الاعتراف بها خلال الفتره من ١٩٩٠-٢٠٠٦م في عموم مديريات المحافظة ويبلغ عدد فروع الاتحادات (٢١) فرع اتحاد منها (١١) فرعا تم تشكيلها خلال ١٩٩٠-٢٠٠٦م وهناك اربع اطر شبابية هي (مفوضية الكشافة- المرشدات- اللجنة الثقافية- فرع اتحاد الرياضة النسوي) الذي تم تشكيله خلال الفترة المذكورة.

وقد حققت الاندية الرياضية ومنتخبات المحافظة في العديد من الألعاب خلال الفتره من ١٩٩٠-٢٠٠٦م عدداً من البطولات وحصلت على المركز الاول في (العاب القدم- الطائره- اليد-التايكواندو-الجودو-كمال الاجسام-الجمباز-المصارعة).

وتتلقى اندية وفروع الاتحادات بالمحافظة والاطر الشبابية دعماً مالياً لايقل عن (٣٥) مليون ريال كدعم سنوي للأندية والمنتخبات والاطر الشبابية بالمحافظة والمنافسة في الفعاليات الرياضية والشبابية على مستوى الجمهورية بكافة الالعاب ويبلغ عدد المشاريع التي تم تنفيذها بالمحافظة لقطاع الشباب (٤٠) مشروعا بتكلفة اجمالية بلغت (٤,١٥٧,٨٩٧,٤٧١) ريالا.

قطاع الداخلية والأمن

حظي المجال الامني في المحافظة باهتمام كبير من القيادة السياسية خلال الفترة الماضية لعمر الوحدة المباركة حيث تم انشاء العديد من المشاريع اللازمة للبنية التحتية للأمن بكافة قطاعاته وكذلك توفير المعدات ووسائل النقل المختلفة وكافة التجهيزات اللازمة للأفراد.

ومن أهمها:-

١- تأهيل المباني الموجودة وانشاء مبان جديدة لبعض الادارات .

٢-عملية الانتشار الامني في مرحلتيه الاولى والثانية والذي غطى معظم المديريات والخطوط السريعة التي تربط المحافظة بالمحافظات الاخرى.

٣-تدشين العمل بفرع مصلحة خفر السواحل بداية العام الماضي وتجهيزها بالمعدات والزوارق اللازمة.

قطاع النظافة التحسين

شهد هذا القطاع نقلة نوعية جديدة تجلت في انشاء مشروع عام للنظافة العامة لمدينة الحديدة ينفذ على مراحل للوصول الى اعلى مستوى ممكن من النظافة وانشاء المنتزهات العامة والمرافق على طول امتداد شاطئ مدينة الحديدة وتحسين المظهر العام للحديدة وعلى مدى سبعة اعوام مضت نفذ الصندوق (٨٧) مشروعا تزيد تكاليفها عن (٣,٥١٤,٩٨٣,٨٠٦) ريال .

شملت تأسيس وادارة وتشغيل المرحلة الاولى من مشروع نظافة مدينة الحديدة وانشاء عدد من المنتزهات الجديدة بمرافقها المتكاملة على شاطىء الحديدة واعادة تأهيل الحدائق العامة وتخديمها بالمرافق وتحسين وانارة عدد كبير من الشوارع وتبليط الارصفة والتشجير الى جانب دعم مشروع نظافة مدينة زبيد والمساهمة بفاعلية في حملات النظافة العامة والاصحاح البيئي في المدن الثانوية وحملات مكافحة البعوض والحشرات الضارة.

قطاع الكهرباء

في محافظة الحديدة مر هذا القطاع بمراحل تطور وتوسع متلاحقة ومضطردة منذ عام ١٩٦٩م وحتى صدور قانون انشاء المؤسسة اليمنية للكهرباء وانجاز وتركيب وتشغيل اول محطة بخارية لتوليد الطاقة مطلع عام ١٩٨٢م برأس كثيب بقدرة (١٥٠) ميجاوات تخدم الشبكة الموحدة

وعلى مدى الستة عشر عاما الماضية من عمر الوحدة توسعت خدمات هذا القطاع في المحافظة لتشمل عددا من المدن الثانوية والعزل والقرى سواءً عبر الشبكة الموجودة اوعبر مشاريع ومولدات وشبكات توزيع محلية وتعزيز التوليد بمولدات جديدة بقدرة (١٠) ميجاوات بمحطة الحالي . الامر الذي وصل معه اعداد المشتركين بالمحافظة الى (٨٥) الف مشترك وزيادة الطاقة المستهلكة في المحافظة الى (٩٠) ميجاوات نهاية عام ٢٠٠٤م وبلغ عدد المشاريع المنفذة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٦م (٥٤) مشروعاً بلغت تكلفتها (١١,٧٨٤,٧٢١,٣٤٤) ريالا.

قطاع التعليم العالي

شهد التعليم العالي بالمحافظة خلال الستة عشر عاماً الماضية نمواً متسارعاً وذلك بانجاز البنية التحتية بانشاء جامعة الحديدة الذي صدر قانون انشائها بالقرار الجمهوري رقم (١٦٥) لعام ١٩٩٦م وكانت التربية بالحديدة النواة الاولى لهذه الجامعة التي تأسست عام ١٩٨٨/١٩٨٧م وكانت تابعة لجامعة صنعاء.

وكان للجامعة شرف زيارة الاخ / رئيس الجمهورية في عدد من المرات وتدشينه لعدد من تكويناتها حتى اصبحت تضم (١١) كلية و(٣) مراكز متخصصة يبلغ اجمالي عدد المشاريع في مجال التعليم العالي (٣٣) مشروعا بتكلفة (٦,١٩٨,٨٨٣,٩٨٣) ريالا.

قطاع الثروة السمكية

قد كان للسياسية الداعمة للدولة لهذا القطاع اثراً ايجابياً وفعالاً في تطوير هذا القطاع وكذا الرعاية من قبل الحكومة في تطوير العمل التعاوني والجمعيات التعاونية التي تكللت بانعقاد المؤتمر التأسيسي لفرع الاتحاد التعاوني السمكي بالحديدة ويتبع القطاع السمكي بمحافظة الحديدة عدد من المرافق وهي (مكتب الثروة السمكية- مركز ابحاث علوم البحار- فرع المؤسسة العامة للخدمات وتسويق الاسماك- فرع المؤسسة العامة للاصطياد الساحلي) ويوجد بالمحافظة (٣٧) جمعية سمكية منتشرة على امتداد ساحل المحافظة و(٩) شركات خاصة تعمل في تحضير وتجميد الاسماك.

ويبلغ عدد المشاريع في هذا القطاع (٣١) مشروعا بتكلفة (٢,٠٠٦,٢٢١,٣٨٣) ريالا.

قطاع التعليم الفني

ساهم المجلس المحلي لمحافظة الحديدة منذ صدور قانون السلطة المحلية وحتى اليوم في دعم هذا القطاع الامر الذي اعطى هذا القطاع دفعة قوية للتحولات النوعية حيث بلغت مشاريع هذا القطاع (١٥) مشروعا مركزيا وبتكلفة (٢,٢٩٣,٩٩٩,٨٦٠) ريالا.

وقد ساهم المجلس المحلي بالمحافظة بتقديم قطع اراضي بحوالي (٦٥٠) الف متر مربع لغرض انشاء المعاهد التقنية والمهنية بالمحافظة.

قطاع الاتصالات

شهدت محافظة الحديدة انجازات وقفزات نوعية متسارعة في قطاع الاتصالات والبريد ففي اطار تلبية متطلبات الحياة العصرية وفتح آفاق التواصل مع العالم تم انشاء شبكة الهاتف النقال يمن موبايل بنظام CDMAوتشغيل نظام الاتصالات اللاسلكية عبر نظام GSM.

وعلى صعيد الخدمات البريدية فقد تحققت قفزات نوعية لتقديم تلك الخدمات بشكل سريع ومتطور من خلال تسهيل الاشتراك في صناديق البريد وخدمة المراسلات وقد بلغ ما حققه هذا القطاع خلال الستة عشر سنة الماضية بلغت اجمالي المشاريع (١٣٣) مشروعاً بتكلفة (١٨,٨٥٥,٩٩٢,٢٠٧) ريالا.

جميعنا يد واحدة في جبهات البناء والتطوير والتنمية والازدهار